

• ضوابط تنظيمية لاقامة المنابر تبثها اللجنة المركزية يوم الخميس المنابر ليست مستقلة عن التحالف وليس كيانات خارج التنظيم

ممارسة المنابر تبدأ في اللجنة المركزية
تعبرًا عن خلافات الرأي حول التطبيق

تبث اللجنة المركزية في اجتماعها يوم الخميس القائم ورقة العمل المقدمة من الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي حول موضوع المنابر . انطلاقاً من كونها لجنة سياسية داخل التنظيم السياسي وليس كيانات مستقلة عنه .
وسوف يحضر الاجتماع ، الوزراء وأمناء الاتحاد الاشتراكي في المحافظات وأعضاء الامانة العامة حيث تدور مناقشة شاملة لكل جوانب الموضوع والتي حدتها ورقة العمل في البند التالية :

أولاً : مضمون فكرة المعاير والقصد من اقامتها .

ثانياً : كيفية اقامة المعاير من خلال الممارسة .

ثالثاً : دور قيادة التنظيم السياسي خلالها .

رابعاً : المضوابط التنظيمية المقترحة كاطار لعمل هذه المعاير .

وعلى حد تعبير اليمين الاول للاتحاد الاشتراكي ، فإن المدى من اقامة المعاير هو استكمال عناصر الممارسة الديمقراطية التي تقوم بالضرورة على « الرأي » و « الرأي المعارض » .. خصوصاً فيما يتعلق بالاختلافات التي يمكن ان تثار في بعض قضايا التطبيق .

وأطلاقاً من هذا الهدف ، حددت الامانة العامة في ورقة العمل مبدأ من المضوابط التنظيمية لاقامة المعاير ، اهمها :

- ① ان تمارس المعاير عملها بعمليات كاملة وداخل مقار الاتحاد الاشتراكي .
- ② ان تبدا الممارسة في المجلسيات المركزية .
- ③ ان تقوم المعاير من اعضاء الاتحاد الاشتراكي وحدهم .
- ④ الا يؤدي قيام هذه المعاير الى انزوال كتل سياسية عن التنظيم السياسي ، بل يجب ان تظل مرتبطة بمتزمه بقرارات الاقليات .

وهما يلى ورقة العمل :

بات موضوع المعاير نتيجة طبيعية للتطور الديمقراطي الذي بدأته ثورة التحرير واستكمالاً له ، وان ذلك شأنه يجب أن يتم في إطار فلسفة هذه الثورة التي قاتلت لنعيد ثورة ٢٣ يوليو الى مسارها الاسيل والصحيح ، ولتنقل نظامنا من مرحلة الشرعية التورية الى مرحلة الشرعية الدستورية .

وتشكل فكرة المعاير أساساً هاماً من أسس تطوير الاتحاد الاشتراكي وحرصاً على نجاح هذه التجربة يجب أن نحدد بوضوح الموضوع المطروح وهو قيام المعاير داخل الاتحاد الاشتراكي وفق اطار فلسفة التحالف والسلام الاجتماعي تمكيناً للأفكار المتعارضة ان تبلور وأن تعبر من نفسها ، وللممارسة الديمقراطية ان تعمق ومن الغروري الا تختلط فكرة المعاير داخل الاتحاد الاشتراكي بفكرة الاحزاب التي تشكل كيانات ايديولوجية وتنظيمية مستقلة ، حماية للنطمور الطبيعي حتى يبلغ المدى الذي تريده الجماهير .

مضمون فكرة المعاير :

وحتى يتضح «مضمون فكرة المعاير» داخل التنظيم السياسي يجب أن نتساءل ما كان ينقص هذا التنظيم في المرحلة السابقة على التطوير . ليس الذي ينقص التنظيم هو وجود «الرأي» ، بل الذي ينقصه هو وجود «الرأي الآخر» ، «الرأي المعارض»، ذلك أن الاراء الفردية المبعثرة لم يكن لها وزن في مواجهة رأي الغلبية .

وعلى ذلك يكون القصد من قيام المعاير هو بلورة الاتجاهات المتعارضة ؛ هو اعطاء الرأي المعارض فرصة التعبير عن نفسه بفاعلية داخل التنظيم السياسي وفي إطار فلسفة التحالف والخط السياسي العام .

فليس القصد من قيام المعاير هو تقسيم الاتحاد الاشتراكي إلى اتحادات صغيرة يتوزع بينها كل أعضاء التنظيم ، ولا هو إقامة كتل سياسية مستقلة في فلسفتها وحركتها بحيث يصبح الاتحاد الاشتراكي مجرد جبهة وطنية بين معاير ، أو انتلافاً بين أحزاب .

القصد إذن هو اتاحة الفرصة للرأي المعارض تحقيقاً لهذين :

- أولهما : استكمال مناصر الممارسة الديمقراطية التي تقوم بالضرورة على «الرأي» و «الرأي المعارض» .
 - ثالثهما ، اعطاء التنظيم السياسي فرصة الاطلاع على وجهة نظر الاتجاهات الخاصة ، وفرصة تعديل موقفه في بعض القضايا المطروحة .
- وفي ضوء هذا المضمن لفكرة المعاير يمكن أن نخلص إلى أن المعاير على عكس

القضايا المطروحة ، تم هو ما أوضحه السيد الرئيس محمد أنور السادات في حديثه مع جريدة الجمهورية في ٢٥/١٠/١٩٧٥ بقوله « إن علينا أن نبدأ بداية طبيعية وغير مصطنعة » ، ولو اتنا أقمنا التأثير ، وأطلقتنا عليهما مثلاً أسماء البصار والوسط واليمين ، فإن هذه الأسماء ستتصبح مجرد لالات مفروضة على أعضاء الاتحاد الاشتراكي أنها الطبيعى ان يترك لكل عضو حرية التعبير عن رأيه في آية مشكلة مطروحة فإذا تلاقت آراء عدد منهم في عدد من القضايا ، فإن الأمر الطبيعي هو أن يتدرجوا تحت مثبر يقررونهم هم ، ويشاركون من خلاله في القضايا العامة ، ويساهمون بالرأي والتجربة في اثراه خطط التنمية ورفع معدلات الإداء » .

ولقد طالبت اللجنة المركزية ، في اجتماعها ٢٥/٨/١٩٧٥ لجان الاتحاد الاشتراكي العربي أن تبدأ الممارسة من داخلها ومن خلال « اليوم المفتوح » تأكيداً للظروف الملزمة لقيام التأثير .

ومن الضروري — تحقيقاً لهذه الممارسة الديمقراطية التي تهيبه الظروف — أن تطرح لجان الاتحاد الاشتراكي القضايا العامة الرئيسية من خلال ماليي :

- قرارات المؤتمر القومي العام
- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، وبرنامج الحكومة .
- العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص .
- سياسة الانتاج الاقتصادي .

الهزاب ليست كيانات أيديولوجية بحيث تستقل عن فلسفة التحالف ، كما أنها ليست كيانات تنظيمية بحيث تستقل عن الاتحاد الاشتراكي ، بل هي ، وكما عبر المؤتمر القومي العام ، « مذابر للرأي » و « مذابر للبرامج » ، تعكس الاتجاهات المارضة الخاصة ببعض المجموعات من الأعضاء داخل الاتحاد الاشتراكي وفي إطار فلسفة التحالف ، وصولاً إلى الحلول الملائمة لل المشكلات المطروحة .

فالذباب اجنحة سياسية داخل التنظيم السياسي تلتزم بفلسفته وبالخط السياسي العام لحركة المجتمع ، وبموانئ الثورة ، ولكنها تعبر ، داخل التنظيم السياسي ، عن اتجاهات جماعية ماضية تختلف عن الاتجاه العام في بعض القضايا التطبيقية وعلى ذلك فلا يتصور أن يشكل الاتجاه العام داخل التنظيم السياسي مثبراً ، ذلك أن هذا الاتجاه العام هو اتجاه التقليدية وقد كانت له ذاتها امكانية التفسير عن رأيه كما كانت له قيادته التالية على جميع المستويات التي تكتل تبنته ، وأنها تنشأ التأثير لحاجة الاتجاهات الخاصة إليها .

ومع هذا المشمول لمرة التأثير داخل الاتحاد الاشتراكي ، فإن هذه التأثير — وهي تقوم تعبيراً عن الأفكار المتعارضة وبذور لاتجاهات مختلفة ، — يجب أن تنشأ من خلال الممارسة الديمقراطية داخل التنظيم السياسي . وهذا ما أكدته ورقة التطوير ، وما قرره المؤتمر القومي العام الثالث للاتحاد الاشتراكي من أن هذه التأثير لا تنشأ بقرار إداري ولا تقتصر الفعلاء ، ولكنها يجب أن تكون ثمرة للممارسة والآفاق السياسية حول

من التحالف بل أنها منابر للرأي .
 ③ أن هذه المنابر وأن وصفت بأنها
 منابر للرأي إلا أنها ليست منابر لفكرية
 خالصة لأن هناك درجة من الالتزام يجب
 أن تلتقي حولها كافة المنابر ، وهي
 الالتزام بمواقف الثورة الأساسية
 مما دامت هذه المنابر ملتزمة بمواقف
 الثورة الأساسية فإنها ستكون منابر تقوم
 على أساس اختلاف الرأي في التطبيق
 ④ أن هذه المنابر وسيلة للتعبير عن
 آراء القوى المختلفة ومن ثم فإن عليها
 أن تقيم بينها حواراً ديمقراطياً تكون له
 آدابه ودون أن تضيق برأى المخالف
 خارج الإهاب ولو كان بالذكر أو
 الشمارات يجب أن يكون مستبعداً
 ⑤ أن هذه المنابر لا تنشأ بقرار
 إداري ولا تفعل افتالاً ، ولكنها يجب
 أن تكون ثمرة للممارسة والواقع
 السياسية حول القضايا المطروحة .
 على أنه من ناحية أخرى فإن على
 الاتحاد الاشتراكي أن يوفر التسروف
 الموضوعية التي تشكل امكانية تعدد
 الاتجاهات وتطورها ، ومادام النظام
 الأساسي للاتحاد الاشتراكي يتبع لكل
 عضو أن يتبنى الاتجاه والموقف الذي يرى
 من القضايا المطروحة دون أن يعتبر
 ذلك خروجاً على التزامات المسئوية .
 انطلاقاً من كون المنابر اجنة سياسية
 داخل الاتحاد الاشتراكي ومن أنها لا تشكل
 هيئات تنظيمية مستقلة فإنه يكون من
 المتصور الآخذ بالضوابط التنظيمية الآتية:
 ① يجب أن تمارس المنابر عملها
 بعلانية كاملة وداخل مقارن الاتحاد الاشتراكي
 ② أن تبدا الممارسة في اللجنة
 المركزية .

□ سياسة التعليم والجامعة الأهلية
 □ الاراضي الزراعية الجديدة .
 □ تلك الاجانب للأراضي والعقارات
 فمن خلال مناقشة هذه القضايا
 التطبيقية وغيرها يمكن أن نصل إلى
 الحلول الملائمة ، كما يمكن أن تتبلور
 الاتجاهات المختلفة ، وان تنشأ المنابر
 لنشأة طبيعية وغير مصطنعة
 دور قيادة التنظيم في موضوع المدار :
 اذا كانت المنابر ، وعلى ما أكد المؤتمر
 القومي العام ، لانتشا افتالاً ، وإنما
 يجب أن تكون ثمرة للممارسة فمن المؤكد
 أيضاً ، وهو ما ذهب إليه المؤتمر القومي
 أنها لا تنشأ بقرار إداري . وعلى ذلك
 فإن انشاء المنابر ليس مستولية قيادة
 التنظيم ، بل هو حق اعضاء الاتحاد
 الاشتراكي الذين تتلاقي آراؤهم في عدد
 كبير من القضايا ، ويتمثلون بذلك اتجاهات
 ومع ذلك فيجب أن توسيع أمرين
 هامين :

□ أولهما - أن على قيادة التنظيم
 السياسي في مستوياته المختلفة أن تضمن
 الظروف الموضوعية الازمة لنشأة المنابر
 □ وثانيهما - أن قيادة التنظيم
 السياسي (المؤتمر القومي العام ،
 واللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا)
 من واجبها أن تضع الضوابط الكافية
 بنجاح هذه المنابر ، ذلك أن هذه المنابر
 لأندو أن تكون اجنة سياسية للتنظيم .
 ولقد وضع المؤتمر القومي العام مدة
 ضوابط تحديد مضمون نكرة المنابر :
 ① أن هذه المنابر منابر داخل التحالف
 لا خارجه ، أي أنها منابر لقوى الشعب
 ② أن هذه المنابر مع ذلك ليست
 منابر تنوع حسب تنوع القوى الممثلة

٣) أن تقوم المنابر من أعضاء الاتحاد الاشتراكي وحدهم ، ولا يصح أن تكون تجسماً للاتجاهات المعادية للتنظيم .

٤) الا يؤدي قيام هذه المنابر الى انزوال كل سياسية عن التنظيم السياسي بل يجب أن تقال مرتبطة بمبادرات قرارات الأقلية لأنها أنها نشأت داخله ومن أجل دعم فاعليته .

وعلى ذلك :

أ) لا يصح أن تتصل هذه المنابر بالاحزاب او الهيئات او المنظمات الاجنبية او الدولية ، وإنما يكون هذا الاتصال مقصوراً على قيادة التنظيم

[ب] على المنابر أن تتمدد في التمويل على الاتحاد الاشتراكي دون أن تتمدد في ذلك على جمع اشتراكات من مؤيديها او على اعانت من أي مصدر كان .

[ج] للمنابر أن تعبّر عن اتجاهاتها بحرية تامة ، وأن تسمم ، بالأسلوب الديمقراطي ، في المناقشات وفي اتخاذ القرارات داخل التنظيم .

بذلك يمكن للممارسة أن تعمق ، وللمنابر أن تنشأ من خلالها داخل التنظيم السياسي نشأة طبيعية وغير مصطنعة ، بصفتها اجنة سياسية له تضمن التعبير عن الاتجاهات المختلفة وازاء الحوار ، وديمقراطية الممارسة وفاعلية التنظيم ، وسلامة النطور □